دور الاتفاقيات الدولية في حماية المعارف التقليدية

The role of international conventions on the protection of traditional knowledge

المدرس الدكتور صلاح خيري جابر، كلية العلوم للبنات - جامعة بغداد

(العراق)، التخصص الدقيق: قانون دولي عام، Email

Mobile: 009647519609829 ، Alani7447@yahoo.com

- Received date: 27/12/2018
- Accepted date: 24/05/2019
- Publication date: 18/06/2019

الملخص:

يهدف البحث إلى التأكيد على حماية المعارف التقليدية كونها تمثل (التراث الحي) للشعوب الذي رافق حياتهم اليومية وشكل اسلوباً ممنهجاً في طريقة تعاملهم مع البيئة المحيطة بهم والحفاظ عليها، فضلاً عن ان هذه المعارف التقليدية كانت ومازالت تشكل تعبيراً مميزاً عن روح وثقافة وحضارة الشعوب الاصلية والجماعات المحلية في الدول.

ومن هذا المنطلق حظيت باهتمام الاتفاقيات الدولية البيئية والثقافية لاسيما التي اقرتها منظمة الأمم المتحدة (United Nations) كاتفاقية التنوع البيولوجي لسنة 1992، واتفاقية مكافحة التصحر لسنة 1994، واتفاقية التراث الثقافي غير المادي لسنة 2003، كما تناولتها اتفاقيات المنظمة العالمية للملكية الفكرية (World Intellectual Property Organization) فيما يخص جانب حقوق الملكية الفكرية من اجل اضاء الحماية القانونية عليها ؛ وذلك كله ضمن إطار منع اندثارها أو ضياعها ضماناً لاستمرار التواصل الحضاري المفيد والقيم مابين الماضي والحاضر.

الكلمات المفتاحية: معارف تقليدية، حماية قانونية، تراث.

Abstract

The aim of the current study is to preserve the traditional knowledge, since it's representing a living heritage. This attitude creates a discipline behavior, which preserves communities' culture.

Traditional knowledge considered a distinctive expression of spiritual cultural and civilization of indigenous peoples, in addition to

local groups in different countries. These communities were protected by the international environmental and cultural conventions, led by United Nations (UN), such as the convention on biological diversity (1992), and combating desertification (1994), and the intangible cultural heritage Convention (2003).

World Intellectual Property Organization (WIPO), support the effort to preserve traditional knowledge, and the intellectual property rights, in order to give legal protection, and ensure the rights of traditional knowledge, in gaining the benefits for the communities, using marketing, improving and developing the traditional knowledge. All these efforts were combined to prevent or loss the traditional knowledge.

Keywords: traditional knowledge, legal protection, heritage.

المقدمة

تعريف بالموضوع:

يتناول البحث موضوع المعرفة التقليدية Traditional Knowledge، التي تمثل المعارف والابتكارات والممارسات الخاصة بالمجتمعات الأصلية والمحلية ذات الصلة بواقع حياتهم اليومية من عادات وتقاليد واءاء وافكار تم نقلها جيلاً بعد جيل كالحكايات والطقوس والأشعار الخ...، وشكلت علامة بارزة تعكس حياة وظروف تلك المجتمعات، لتصبح فيما بعد محط اهتمام الدول ومن ثم المنظمات الدولية ذات العلاقة كونها تمثل تاريخ مجتمعاتها بأكملها ارتبطت ممارستها بعدة مجالات بيئية وثقافية واقتصادية...؛ مما دفع هذه المنظمات لاسيما الامم المتحدة إلى السعي لحمايتها في عدة اتفاقيات متفرقة.

أهمية الموضوع:

تشمل المعارف التقليدية عدة محاور أو اهتمامات في إطار قواعد القانون الدولي كونها مكملة ومساهمة لعدة مجالات، كما هو الحال بالنسبة لمفهوم صيانة التنوع البيولوجي واستخدامه على نحو قابل للاستمرار نتيجة لارتباط هذه المعارف بسلوكيات وطرق ذات طابع قبلي أو محلي تهدف في نهاية المطاف إلى الحفاظ على النظم البيئية ضمن مفهوم وثقافة المجتمعات المحلي المحيطة بهذه النظم، كذلك تؤدي هذه المعارف دوراً هاماً في الحفاظ على الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة .

وفي ذات السياق تساهم المعارف التقليدية في إغناء التراث الثقافي، إذ انها تمثل تاريخ وحضارة وتنوع الشعوب وتميزها عن الأخرى في التقاليد والممارسات والطقوس، ويبرز ثقافتها وطبيعة العلاقات الإنسانية التي تحكمها، فضلاً عن كونها تمثل إرث إنساني تسعى الاتفاقيات الدولية ذات الصلة لاسيما التي تبنتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة إلى ابرازه وتشجيع دول العالم على الحفاظ عليه ضمن طابع حضاري لتكون اداة تعريفية للهوية الوطنية التي تتميز بها المجتمعات المحلية في الدول المعنية، وذلك لغرض تعزيز اواصل التعاون الثقافي والإنساني فيما بين شعوب العالم.

وتشكل المعارف التقليدية محط اهتمام المنظمة العالمية للملكية الفكرية التابعة للأمم المتحدة كونها تمس القواعد المنظمة لحقوق اصحاب الملكية الفردية وبراءات الاختراع وغيرها في إطار استخدام هذه المعارف أو الانتفاع بها أو نقلها في كافة المجالات الطبية والصناعية والتجارية والبيئية... الخ.

اشكالية الموضوع:

على الرغم من وجود قواعد وآليات تحمي المعارف التقليدية وتنظمها وتوثقها ضمن نطاق الاتفاقيات الدولية المتعددة، إلا ان المشكلة تكمن في ضرورة إيجاد اتفاقية دولية عامة وشاملة تساهم في حفظ المعارف التقليدية بكافة اشكاله، كذلك لا بد من ان يكون هنالك دول تراعي وتحترم هذه المعارف، وتقوم بتسريع القوانين اللازمة لإنفاذ القواعد الدولية المعنية، وهي مهمة ليست بالسهلة في ظل تنوع المجتمعات ذات الصلة، فضلاً عن اختلاف القواعد القانونية والاقتصادية والاجتماعية التي تنظمها وتحكمها من دولة لأخرى.

الهدف من البحث:

وعلى هذا الأساس يُعنى هذا البحث بمعرفة ماهية الاتفاقيات الدولية التي تسعى لحماية المعارف التقليدية والحفاظ على وضعها الطبيعي، وهذا يتطلب تسليط الضوء على القواعد الدولية التي تهدف إلى وضع خطط وبرامج موجودة في اتفاقيات دولية متعددة ذات اهتمامات مختلفة، ولكن يجمعها هدف مشترك واحد وهو حماية المعارف والممارسات التقليدية في العالم، والحفاظ على حقوق اصحابها الاصليين ووجودها ومنع اندثارها.

منهج البحث:

استند هذا البحث إلى منهج التحليل العلمي للقواعد القانونية الدولية، لغرض طرح الاشكاليات الموجودة، والذي يستلزم تحليل وشرح القواعد القانونية بشكل علمي ودقيق، وبيان الملاحظات حولها، ومدى انسجامها مع اهمية وتطور الموضوع على الساحة الدولية، للوصول إلى النقاط التي تنصب بشكل رئيس على إضفاء الحماية نونية للمعارف التقليدية والحفاظ على حقوق اصحابها، مع اتباع اسلوب المقارنة مع القواعد القانونية الدولية والوطنية لايجاد الاسس المشتركة التي تهدف في المحصلة النهائية إلى إيجاد الحلول للإشكاليات المطروحة.

خطة البحث:

تم تقسيم البحث إلى أربعة مباحث، يكون محور المبحث الأول مفهوم ومعايير المعارف التقليدية، والمبحث الثاني يبحث في وضع المعارف التقليدية ضمن نطاق حقوق الملكية الفكرية، بينما المبحث الثالث يركز على حماية على المعارف التقليدية في إطار الاتفاقيات البيئية، والمبحث الرابع يتناول سبل صون المعارف التقليدية في إطار اتفاقية التراث الثقافي غير المادي كونها تمثل تراثاً ثقافياً للشعوب.

المبحث الأول

مفهوم ومعايير المعارف التقليدية

حتى يكون هناك إمام واسع بموضوع المعارف التقليدية، لا بد من تناول مفهوم هذه المعارف في إطار الاتفاقيات الدولية المعنية، فضلاً عن المعايير أو الشروط المطلوب توفرها في المعارف التقليدية لكي تصبح مادة تُعنى بها القواعد القانونية.

المطلب الأول

مفهوم المعارف التقليدية

تتعدد المفاهيم فيما يخص المعارف التقليدية نظراً لكونها مرتبطة بعدة مجالات نتناولها، والتي من أبرزها صيانة التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، والموارد الوراثية والزراعية، فضلاً عن التراث الثقافي غير المادي.

فقد عرفت اتفاقية التنوع البيولوجي لسنة 1992 المعارف التقليدية بانها "التي تجسد اساليب الحياة التقليدية ذات الصلة بصيانة التنوع البيولوجي واستخدامه على نحو قابل للاستمرار، والحفاظ عليها وصونها وتشجيع تطبيقها على اوسع نطاق..."⁽¹⁾، والملاحظ في هذا التعريف العام ان الاتفاقية المذكورة حصرت مفهوم المعارف بكل ما يتعلق من عادات وممارسات وتقاليد تقوم بها المجتمعات اثناء صيانة التنوع البيولوجي والحفاظ عليه وضمان استخدامه على نحو مستمر، كالطرق والاساليب التي تتبعها في الحفاظ على الحيوانات والغابات لتصبح علامة فارقة تتميز بها عن غيرها من المجتمعات.

واتجهت المعاهدة الدولية للمواد الوراثية النباتية للاغذية والزراعة لسنة 2001 في المادة (9) منها إلى ربط المعارف التقليدية بكل ما يتعلق من ممارسات وابتكارات تعود

¹ المادة (8) من اتفاقية التنوع البيولوجي لسنة 1992، والتي دخلت حيز النفاذ سنة 1993.

للمجتمعات التي تعيش في النظم البيئية الزراعية وتحت عنوان "حقوق المزارعين"⁽¹⁾، ولكن لم تبين هذه المعاهدة ماهية هذه المعارف التقليدية، ومن جهة أخرى بين إعلان (إنترلاك) الخاص بالموارد الوراثية الحيوانية بصورة مختصرة ان المقصود بالمعارف التقليدية في هذا المجال هي التي ترتبط بانتاج الحيوانات والطرق والوسائل المتبعة في تربيتها⁽²⁾.

واتجهت اتفاقية حماية التراث الثقافي غير المادي لسنة 2003 إلى وصف المعارف التقليدية بإنها تمثل احد ادوات التراث الثقافي غير المادي عندما اشارت إلى ان هذا التراث يشمل ضمن مفهومه "الممارسات والتصورات وأشكال التعبير والمعارف والمهارات -وما يرتبط بها من الآت وقطع ومصنوعات وأماكن ثقافية- التي تعتبرها الجماعات والمجموعات واحيانا الأفراد جزءاً من تراثهم الثقافي، وهذا التراث الثقافي غير المادي المتوارث جيلاً بعد جيل تبذعه الجماعات والمجموعات بصورة مستمرة بما يتفق مع بيئتها وتفاعلاتها مع الطبيعة وتاريخها."⁽³⁾، وهذا الابداع الغرض منه تعزيز هوية الشعوب والجماعات، وقد بينت الاتفاقية بشكل واضح ان هذا التراث يظهر بصورة واضحة في عدة مجالات منها " الممارسات الاجتماعية والطقوس والاحتفالات" و " المعارف والممارسات المتعلقة بالطبيعة والكون" ... الخ⁽⁴⁾، وعلى الرغم من طغيان الجانب الثقافي في هذا المفهوم التي ذكرته اتفاقية التراث الثقافي غير المادي إلا انه ذكر وجود عناصر أخرى مؤثرة في هذه المعارف التقليدية وهي التاريخ والبيئة والطبيعة.

كما بين إعلان الأمم المتحدة لحقوق الشعوب الأصلية لسنة 2007 ان المعارف التقليدية لتلك الشعوب تشمل تراثها ومعارفها وتعبيراتها الثقافية بما في ذلك علومها والتقاليد ذات الطابع الشفوي والآداب، فضلاً عن الرياضة والفنون الاستعراضية والبصرية...⁽⁵⁾.

وفي إطار التشريعات الوطنية المعنية بالمجال الثقافي للمعارف التقليدية عرف قانون حماية التراث الثقافي الجزائري لسنة 1998 الممتلكات الثقافية غير المادية بانها "مجموعة معارف، أو تصورات اجتماعية، أو معرفة، أو مهارة ...، قائمة على التقاليد في مختلف ميادين التراث الثقافي، وتمثل الدلالات الحقيقية للارتباط بالهوية الثقافية..."، كما عدد المجالات التي تدخل في إطار هذا التعريف على وجه الخصوص، ومنها الاغاني ذات

¹ المادة (8) من المعاهدة الدولية للمواد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة لسنة 2001، والتي دخلت حيز النفاذ سنة 2004.

² الفقرة (12) من إعلان إنترلاك بشأن الموارد الوراثية الحيوانية والذي تم اعتماده من قبل المؤتمر التقني الدولي بشأن الموارد الوراثية الحيوانية للأغذية والزراعة سنة 2007.

³ المادة (2) من اتفاقية حماية التراث الثقافي غير المادي، المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، الدورة الثانية والثلاثون، بارس، 2003، ومن الجدير بالذكر ان الاتفاقية دخلت حيز النفاذ سنة 2006.

⁴ المادة (2) من اتفاقية حماية التراث الثقافي غير المادي.

⁵ الفقرة (1) من المادة (31) من إعلان الأمم المتحدة لحقوق الشعوب الأصلية، والذي تم اعتماده من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في القرار رقم 61/295 سنة 2007.

الطابع التقليدي والشعبي، الاحتفال الديني، القصص والحكايات، الاساطير، المسرح، والمواظ
(1) ...

وعند النظر إلى المفاهيم المشار إليها للمعارف التقليدية في الاتفاقيات الدولية ذات الصلة نصل إلى نتيجة أنها متعددة، ولا يوجد مفهوم متفق عليه موحد ومحدد وشامل أقرته هذه الاتفاقيات لهذه المعارف بسبب تنوع وتعدد المجالات التي تناولت المعارف التقليدية، ولذلك يمكن القول بأن مفهوم المعارف التقليدية يشمل (مجموعة من الطرق والممارسات والوسائل والادوات التي تبنتها مجتمعات محلية أو أصلية في تفاعلها مع بيئتها المحيطة جرى تطويرها ونقلها من جيل إلى آخر بالشكل الذي ساهم في الحفاظ على ديمومة تلك المجتمعات وإبراز هويتها الثقافية والتاريخية ودورها في المحافظة على نظامها البيئي).

المطلب الثاني

معايير المعارف التقليدية

حتى نكون امام معارف تقليدية يُعتمد بها في هذا الشأن، لابد من وجود شروط أو معايير تحملها هذه المعارف التقليدية لتكون محلاً للحفاظ عليها وحمايتها ضمن إطار الاتفاقيات الدولية ذات الصلة سواء كانت حقوق فكرية أم بيئية أم ثقافية، ومن ابرز هذه المعايير أو الشروط:

- إقتران المعارف بمجتمع أو شعب أصلي، والذي استطاع انتاج هذه المعارف، وهذا الإقتران لابد ان يكون بشكل واضح في الإطار التقليدي لهذه المجتمعات لتمثلها وتكون جزءاً من هويتها و اساساً لتنميتها، وهو صاحب هذه المعارف بشكل قانوني ومن حقه التعبير عنها⁽²⁾.

- القيمة الاستثنائية والطابع الشمولي، للمعارف التقليدية كونها قيم اجتماعية واقتصادية وعلمية وبيئية وثقافية وتربوية... الخ لمجتمع ما، لتجسد بذلك دراية شاملة مميزة للشعوب والجماعات ذات طابع ابداعي تعكس جانبها الروحي والاخلاقي⁽³⁾.

¹ المادة (67) من قانون حماية التراث الثقافي الجزائري رقم 98-04 المؤرخ في 15/6/1998.
² المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO)، اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور/ الدورة الثالثة عشر، حماية المعارف التقليدية مشروع تحليل الثغرات، 2008/10/11، ص: 4. WIPO/GRTKF/IC/13/5.

³ الدباجة المقترحة لمشروع مواد حماية المعارف التقليدية: المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO)، اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور/ الدورة الرابعة والثلاثون، حماية المعارف التقليدية مشروع مواد جنيف، 2017/5/16-12: WIPO/GRTKF/IC/34/5.

- الحفاظ عليها ونقلها عبر الاجيال، وهذا لايمنع من تطويرها وتنميتها بالشكل الذي يظهر الهوية الثقافية والعلمية للمجتمعات المحلية أو الاصلية صاحبة المعرفة⁽¹⁾.

المبحث الثاني

حماية المعارف التقليدية في إطار اتفاقيات حقوق الملكية الفكرية

تعمل المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) على تنظيم آليات وبرامج تسهم في ارساء قواعد دولية يمكن تطبيقها في التشريعات الوطنية لغرض إيجاد نوع من الحماية للمعارف التقليدية، وهذا التنظيم يستلزم ضمان حقوق المجتمعات المحلية والأصلية صاحبة المعرفة في ظل اتفاقيات المنظمة المذكورة والتشريعات الوطنية.

المطلب الاول

القواعد الدولية المعنية بحماية حقوق اصحاب المعارف التقليدية

في هذا المجال توجد عدة قواعد دولية معنية بحقوق الملكية الفكرية تساهم في حماية حقوق اصحاب المعارف التقليدية، وتشجيع الانتفاع الصحيح من هذه المعارف وبمشاركة فعالة من اصحابها، مع استيعاب تطويرها في سياق اقتصادي يهدف لتنميتها، كما هو الحال بالنسبة لما اقره اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (تريبس)، و معاهدة التعاون بشأن البراءات، والتي تركز على حماية المعارف التقليدية في سياق المعايير الخاصة بالبراءات الدولية والاختراع، الأمر الذي يستلزم ان تمثل هذه المعارف ابتكاراً جديداً أو حديثاً، فضلاً عن كونه مفيد ويمكن الاستفادة منه من الناحية الصناعية، اي يمثل في جانب كبير منه منفعة اقتصادية أو صحية أو بيئية...، ويمكن استثمارها وتنميتها لتتوافق مع توجهات المنظمة العالمية للملكية الفكرية، كذلك ان تدخل هذه المعارف التقليدية ضمن مفهوم الاختراع بالشكل الذي يساهم في اضعاف جانب الحماية القانونية عليها، كما هو الحال بالنسبة للمعارف التي تساعد على الحفاظ على البيئة ومنع الإضرار بها أو التي تساهم في الجراحة أو العلاج في إطار الطب أو ما يدخل منها في تحسين ظروف انتاج الموارد الوراثية الزراعية باستخدام الطرق البيولوجية الحديثة⁽²⁾.

¹ المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO)، اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور/ الدورة الثالثة عشر، حماية المعارف التقليدية مشروع تحليل الثغرات، مصدر سابق، ص4.

² المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO)، اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور/ الدورة الثالثة عشر، حماية المعارف التقليدية مشروع تحليل الثغرات، مصدر سابق، ص11-12.

المطلب الثاني

مشروع مواد حماية المعارف التقليدية

أنشأت المنظمة العالمية للملكية الفكرية (اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور)، والتي يقع من ضمن خطتها وضع مبادئ خاصة بالمعارف التقليدية تمهيداً لإنشاء اتفاقية دولية معنية بحماية المعارف التقليدية في إطار القواعد المعنية بحقوق الملكية الفكرية، لتكون إطاراً دولياً شاملاً لهذا الموضوع، ولذلك باشرت اللجنة المشار إليها في ما يعرف بـ(مشروع مواد حماية المعارف التقليدية) للوصول إلى الصيغة النهائية لهذا المشروع تمهيداً إلى إقرار الاتفاق الدولي المنشود في هذا المجال، ومشروع الاتفاقية يركز على جملة من النقاط من ضمنها حماية المعارف التقليدية والحفاظ عليها، وذلك لتعزيز مفهوم الابتكار للجماعات صاحبة المعرفة والحفاظ عليها⁽¹⁾، والتي تمثل قواعد قانونية تصب في صالح الحفاظ على المعارف التقليدية وحمايتها، ومن بين هذه القواعد:-

1- إقرار الطابع الشمولي للمعارف التقليدية، بما في ذلك قيمتها الروحية والاجتماعية والفكرية والعلمية والايكولوجية والتجارية والتربوية والثقافية، وهي بذلك تمثل نشاط ابتكاري ابداعي له قيمة علمية⁽²⁾، وهذا ما يتماشى مع معايير وشروط المعارف التقليدية التي تدخل في نطاق الحماية القانونية.

2- التشجيع على حماية المعارف التقليدية والحفاظ عليها واحترام اصحابها، من جماعات محلية أو أصلية، كذلك الاسهام في توثيق المعارف التقليدية، وتنظيم تعلمها واستخدامها وفقاً للسبب المتبع في ذلك من ممارسات أو معايير أو اعراف أو قوانين تراعى فيها اصحاب تلك المعارف التقليدية⁽³⁾.

3- الاعتراف بحقوق أصحاب المعارف التقليدية، وفقاً لقواعد براءات الاختراع والإبداع والابتكار المعتمدة في إطار نظام الملكية الفكرية⁽⁴⁾.

4- ضمان الاستخدام المناسب للمعارف التقليدية، وهذا ما بينته المادة (1) المقترحة للمشروع، والغرض من هذا الضمان هو استخدام المعارف التقليدية بالصورة التي تتوافق مع التشريعات والمعايير الوطنية في هذا الخصوص، وهذا يستلزم أيضاً " منع التملك غير المشروع أو القانوني " للمعارف التقليدية، ويقصد بذلك استثمار هذه المعارف أو الانتفاع بها بدون موافقة واضحة وصريحة من اصحابها.

¹ اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور/ الدورة الرابعة والثلاثون، حماية المعارف التقليدية مشروع مواد، مصدر سابق.
² المصدر السابق.

³ ديباجة مشروع مواد حماية المعارف التقليدية.

⁴ المادة (1) المقترحة من مشروع مواد حماية المعارف التقليدية.

5- حماية مصالح الجماعات الاصلية والمحلية الاقتصادية والمعنوية، وهنا يقع على عاتق الدول الاطراف مسؤولية حماية هذه المصالح للجماعات التي تملك معارف محمية، اي معترف بها بموجب القوانين الوطنية التي تخضع لسلطانها تلك الجماعات وبالشكل الذي يُراعي احترام خصوصية هذه المعارف، مع ضرورة حصول اصحاب هذه المعارف على النصيب المنصف والعادل نظير استخدامها، وبوجود تدابير إدارية وتشريعية ... يجب ان تتخدها السلطات المعنية لضمان إنفاذ هذه الحماية⁽¹⁾.

6- وضع قاعدة للبيانات، على الدول الاطراف تسهيل وضع معنية بالمعارف التقليدية الوطنية، وبالتعاون مع الجماعات المحلية أو الاصلية من اجل تحديد كيفية النفاذ لهذه المعارف ووفقاً للقوانين الوطنية، مع مراعاة حقوق اصحاب المعارف التقليدية، وسمح مشروع المواد في هذا الإطار بآتاحة بيانات للجمهور حول المعارف التقليدية لغرض التعرف عليها وتسهيل وتفعيل التبادل الثقافي والمعرفي بين الشعوب⁽²⁾.

ومن ناحية اخرى اكدت المادة (5) من مشروع المواد على اهمية وجود قاعدة للبيانات معنية بالمعارف التقليدية تكون محمية من ناحية التشريعات الوطنية لكنها غير متاحة للإطلاع عليها من قبل الجمهور نظراً لخصوصيتها، إذ بينت المادة (2) من مشروع المواد وجود معارف تقليدية ذات طابع سري لا يتم استخدامها أو نشرها إلا ضمن نطاق جماعة معينة، فضلاً عن المعارف المقدسة التي تتطلب السرية أو الانتشار على نطاق ضيق...

7- اتخاذ التدابير القانونية والادارية تجاه الانتهاكات، وفي هذا الشأن شدد مشروع المواد على إلزام الدول الاطراف باتخاذ التدابير اللازمة ضد الانتهاكات أو الخروقات التي تنال من حقوق المستفيدين من المعارف التقليدية التي اقرها مشروع المواد؛ نتيجة الاستخدام بدون تصريح أو موافقة أصولية للمعارف التقليدية أو التعدي على الحقوق المكتسبة لاصحاب هذه المعارف⁽³⁾.

المطلب الثالث

دور التشريعات الوطنية في توفير

الحماية لحقوق اصحاب المعارف التقليدية

وفيما يخص دور التشريعات الوطنية في توفير الحماية اللازمة لحقوق الجماعات المحلية أو الاصلية، تظهر اهمية تجاوز الدول مع القواعد التي حاولت المنظمة العالمية للملكية الفكرية ان تضمن إيجاد حماية حقيقية وفعالة للمعارف التقليدية لكون التشريعات

¹ المادة (5) المقترحة من مشروع مواد حماية المعارف التقليدية.

² المادة (5) المقترحة من مشروع مواد حماية المعارف التقليدية.

³ المادة (6) المقترحة من مشروع مواد حماية المعارف التقليدية.

الوطنية لها الدور الاساس في تطبيق المعايير الدولية المطلوبة في الحفاظ على الارث الثقافي والروحي للجماعات المحلية والأصلية ذات الصلة، لاسيما ان هذه الجماعات لها دور أساس في ابتكار وتطوير الاساليب اللازمة في الحفاظ على النظم البيئية والتراث الثقافي، الأمر الذي يعني ضرورة وجود قواعد قانونية داخلية تسهل تطبيق القواعد الدولية⁽¹⁾.

ولكن في المقابل قد تكون هناك صعوبة في تطبيق هذه المعايير الدولية للحماية في مجتمعات معينة كما هو الحال بالنسبة للعديد من سكان الغابات في الهند، والذي يقدر عدد الذين يعتمدون عليها في معيشتهم حوالي مئة مليون نسمة، ويوجد لدى اغلبهم المعارف التي نقلوها بشكل جماعي من جيل إلى آخر جيل وبشكل شفوي ودون تدوينها بوثائق معتمدة، وهي بذلك قد تكون معرضة لضياع حقوق اصحابها والتقليل من قيمتها الحقيقية وعدم تقديرها واحترامها بالشكل المناسب الذي يتطلع إليه اصحابها في ظل هكذا ظروف محيطية؛ ولذلك تحاول الدول ومن ضمنها الهند معالجة هذه الصعوبات⁽²⁾.

ويلاحظ عند مراجعة بعض التشريعات الوطنية العربية الخاصة بحماية حقوق الملكية الفكرية افتقارها لفكرة حماية المعارف التقليدية والتعامل معها على انها حقوق اصيلة لمجتمعات معينة، كونها غير موثقة بالشكل المطلوب قانوناً، فضلاً عن كون فكرة حماية هذه المعارف جديدة نسبياً، لكن هذا لا يبرر هذا الاغفال الكبير لها، كما هو الحال بالنسبة لقانون حماية حقوق المؤلف العراقي رقم 3 لسنة 1971 المعدل، والذي شمل بالحماية المصنفات المبتكرة في مجال الفنون والعلوم والآداب، ولكنه في المقابل لم يشر بشكل واضح إلى اضافة الحماية إلى المعارف أو الممارسات التقليدية في العراق، وبذلك تفنقر الجماعات المحلية في العراق لمثل هكذا إطار قانوني هام لحمايتها⁽³⁾.

وهناك تشريعات اتجهت بالإسناد إلى رفض شمول "الاعمال الفلكلورية التراثية" بشكل صريح، والتي يدخل من ضمنها المعارف التقليدية بطبيعة الحال كقانون حماية الملكية الأدبية والفنية اللبناني رقم 75 لسنة 1999⁽⁴⁾، وهذا يستدعي مراجعة الدول لتشريعاتها المعنية في ظل توجه القواعد الدولية لتشجيع الدول لمراعاة حقوق وخصوصية المعارف التقليدية في مجتمعاتها المتنوعة.

¹ Dr.Vishwas Kumar Chouhan, Protection of Traditional Knowledge in India by Patent: Legal Aspect, IOSR Journal of Humanities and Social Science (JHSS), Volume 3, Issue 1, IOSR India (Sep-Oct.2012), P35-36, ISSN: 2279-0837, ISBN: 2279-0845, IF (4.621).

² OP.CIT, P36.

³ المادة (2) من قانون حماية حقوق المؤلف العراقي رقم 3 لسنة 1971 المعدل، جريدة الوقائع العراقية عدد 1957 في 21 / 1 / 1971.

⁴ المادة (4) من قانون حماية الملكية الأدبية والفنية اللبناني رقم 75 المؤرخ في 3 / 4 / 1999، الجريدة الرسمية العدد 18 / 1999.

المبحث الثالث

حماية المعارف التقليدية في إطار الاتفاقيات البيئية

تسعى الاتفاقيات الدولية بشكل عام إلى منع أو تقليل التلوث الذي بات يشكل خطراً كبيراً على النظم البيئية؛ مما يتطلب جهداً متواصلاً وتضامناً دولياً لإنشاء القواعد والبرامج والخطط اللازمة لحماية البيئة والحفاظ على وضعها الطبيعي⁽¹⁾، وكل ما يتعلق بها من عوامل تساعد على تحقيق هذه الحماية بشكل مثالي، ومن ضمنها المعارف والممارسات والطقوس التقليدية التي تلجأ إليها الشعوب كإجراء مكمل في الحفاظ على الموارد الطبيعية والنظم البيئية المحيطة بها والتي تمثل المأوى والمأكل الذي لا يمكن الاستغناء عنه، ووفقاً لذلك لا بد من بيان أهمية المعارف التقليدية بالنسبة للطبيعة والنظم البيئية، والاتفاقيات الدولية الداعمة للمعارف التقليدية، ودور التشريعات الوطنية البيئية في تطبيق قواعد الحماية.

المطلب الأول

المعارف التقليدية المتعلقة بالطبيعة والنظم البيئية

المعارف التقليدية ترتبط بشكل مباشر بالتنوع البيولوجي وطريقة إدارة المجتمعات المحلية للنظم البيئية، وما تحويه من تنوع للكائنات الحية الموجودة فيها، بما في ذلك الموارد البشرية والجينية والبذور والأدوية، وتشكل المعارف والممارسات المتصلة والمتفاعلة مع البيئة أهمية بالغة في الحفاظ على النظم البيئية بنظر الجماعات المحلية التي يرافقها استخدام الوسائل والطرق التقليدية الشفوية والمشاعر والطقوس في تعاملها مع كل ما يتعلق بالطبيعة والتفاعل معها، ويحيط ذلك كله قيم روحية وممارسات اجتماعية تؤثر وتتأثر بالبيئة؛ مما ينعكس بشكل إيجابي في توفير ما تحتاجه النظم البيئية من اهتمام وحماية لوضعها الأيكولوجي المتوازن والمثالي، وقد ساعد على ذلك احترام الجماعات المحلية والأصلية للبيئة وتوازنها، والذي يتمث بمعارفهم التقليدية التي تم نقلها عبر الأجيال⁽²⁾.

وقد تم استخدام المعارف، والتي من بينها الطقوس والاحتفالات والممارسات في كثير من مناطق العالم من قبل الجماعات المحلية في حفظ الموارد الوراثية والبيئية والغابات، ومنع قطع الأشجار أو قطف الثمار وجمعها قبل إجراء مراسم معينة تأخذ بالاعتبار الوقت المناسب لذلك، مما أسهم في نشوء إدارة بيئية فعالة تحافظ على النظم البيئية المتنوعة، وهذا ما بينته إحدى الدراسات حول دور المعارف التقليدية للشعوب الأصلية في

¹ د. إسماعيل نجم الدين زكن، القانون الإداري البيئي، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت، 2012، ص104.

² United Nations Educational Scientific and Cultural Organization, Intangible Cultural Heritage, Intangible Cultural, Paris, 2009, p12.

مقاطعة (ماسفينجو) في زمبابوي في الحفاظ على البيئة في تلك المناطق نتيجة المعرفة في مجال العلوم (الجغرافية والإثنية)، وتوفير الحلول للمشاكل القائمة التي لا تسمح بالاضرار في البيئة أو الغطاء النباتي الذي يمثل مصدراً رئيساً لعيش تلك الجماعات، فضلاً عن كونه موطن الاجداد والاصالة بالنسبة إليهم بكل ما تمثله من قيم روحية⁽¹⁾.

كما ان المعارف التقليدية تدخل بذلك ضمن تعزيز مفهوم البيئة المستدامة، أي استخدامها على نحو مستدام وعادل ومعقول وبالشكل الذي لا يؤدي إلى استنزافها، مع مراعاة احتياجات الاجيال القادمة، فحماية هذه المعارف عبر الاهتمام بالمناطق الريفية والحضرية ذات البعد التاريخي والتي تنتمي إليها الجماعات المحلية أو الاصلية صاحبة المعارف التقليدية ذات الصلة؛ يؤدي بالمحصلة النهائية إلى دخول المعارف في عملية مراعاة الاعتبارات البيئية عند تطوير انماط الزراعة والانتاج والاستهلاك في المناطق المعنية.

وفي ذات السياق يشكل الحفاظ على المعارف والممارسات التقليدية المعنية أمراً يصب في " تعزيز القدرة على مواجهة الكوارث والتصدى لتغير المناخ "، ويأتي ذلك إلى جانب الحفاظ على الوضع الطبيعي والتاريخي والثقافي للبيئة المحيطة بالجماعات المحلية والاصلية، وهذا ساعد بشكل فعلي على تعزيز امكانية هذه المجتمعات في مواجهة تغير المناخ والكوارث، مع اهمية دور السلطات المعنية في إدماج وتشجيع المعارف والممارسات التقليدية في السياسات البيئية الخاصة بمواجهة اضرار تغير المناخ والكوارث⁽²⁾.

ورغم هذه الاهمية الكبيرة للمعارف التقليدية إلا انها تعاني من خطر الاندثار؛ بسبب التطور والنمو الحضاري والذي تم استثماره في غالب الاحيان بصورة اثرت سلباً على الأراضي الزراعية وبيئتها والمعارف التقليدية المتصلة بها، كذلك أدى ازالة الغابات في العديد من مناطق العالم إلى تدمير غابات وضياع معارف وطقوس وممارسات متعلقة بها، فضلاً عن اثارها الضارة تجاه البيئة، مع امكانية اندثار المهارات والحرف والمعالجات الطبية التقليدية المعتمدة على المواد الخام والاعشاب المعرضة للخطر بفعل الحرق وازالة الغابات وظروف تغير المناخ والتصحر⁽³⁾؛ ولذلك سعت الاتفاقيات البيئية الدولية إلى الاسراع في معالجة وضع المعارف التقليدية مع الحفاظ على هويتها الطبيعية والثقافية.

¹ Joshua Risiro and Others, Indigenous Knowledge Systems and Environmental Management: A Case Study of Zaka District, Masvingo Province, Zimbabwe, International Journal of Academic Research in Progressive Education and Development, Vol. 2, No. 1, HRMARS Pakistan, January 2013, pp 25-28, ISSN: 2226-6348, IF 1.301 2017.

² إعلان هانغجو عن وضع الثقافة في صميم سياسات التنمية المستدامة، مؤتمر هانغجو الدولي، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، الصين، 15-17/5/2013.

³ United Nations Educational Scientific and Cultural Organization, Intangible Cultural Heritage, Intangible Cultural, op.cit, p12.

المطلب الثاني

الاتفاقيات الدولية الداعمة للمعارف التقليدية

شددت في هذا الجانب اتفاقية التنوع البيولوجي لسنة 1992 على أهمية احترام المعارف والابتكارات وممارسات المجتمعات الأصلية والمحلية التي تجسد الحياة التقليدية ذات الصلة بالحفاظ على التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام وتطبيقها على أوسع نطاق، وبموافقة ومشاركة أصحاب هذه المعارف والابتكارات والممارسات وتشجيع الاقتسام العادل للمنافع التي تعود من استخدام هذه المعارف والابتكارات والممارسات⁽¹⁾.

وفي ذات السياق وضمن نطاق الحفاظ على المعارف التقليدية المتصلة بالموارد الوراثية النباتية، أكدت المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة لسنة 2001 قيام كل طرف متعاقد ووفقاً للتشريعات الوطنية باتخاذ التدابير اللازمة لحماية حقوق المزارعين، بما في ذلك: ".... حماية المعارف التقليدية ذات الصلة بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة..."⁽²⁾.

كما تشير اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر لسنة 1994 إلى أهمية قيام الأطراف في الاتفاقية بتشجيع واستخدام التكنولوجيا والدراسة العملية والممارسات التقليدية والمحلية المعتمدة، وتطلب الاتفاقية من الأطراف بهذا الشأن أن "تعد قوائم حصرية بهذه التكنولوجيا والمعارف والدراسة العملية والممارسات واستخداماتها الممكنة بمشاركة السكان المحليين، وأن تنشر هذه المعلومات، حيثما يكون مناسباً، بالتعاون مع المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة"⁽³⁾.

المطلب الثالث

دور التشريعات الوطنية البيئية في حماية المعارف التقليدية

وفي إطار التشريعات الوطنية البيئية، وحتى تكون الاتفاقيات البيئية مطبقة بشكل صحيح وفعال، لا بد أن تكون أمام تشريعات وطنية تهدف إلى الحفاظ على المعارف التقليدية وحمايتها، كما أنه لا يمكن الحديث عن وضع مثالي يحترم ويقدر المعارف التقليدية دون وجود تشريعات وانظمة داخلية تسعى إلى مراعاة التراث والممارسات والطقوس التي درجت الجماعات المحلية ذات الصلة على التمسك بها ونقلها عبر الاجيال لغرض ضمان استمرارها في إطار التعامل مع البيئة والموارد الطبيعية، وفي هذا الشأن اشارت التشريعات العراقية البيئية إلى المعارف التقليدية في عدة قوانين وانظمة من ابرزها:

¹ المادة (8) من اتفاقية التنوع البيولوجي لسنة 1992.
² المادة (9) من المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة لسنة 2001.
³ الفقرة الثانية من المادة (18) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر لسنة 1994، والتي دخلت حيز النفاذ سنة 1996.

- قانون حماية وتحسين البيئة رقم 27 لسنة 2009 اشار إلى ان من بين اهدافه الحفاظ على الموارد الطبيعية والتنوع الإحيائي والتراث الثقافي.....⁽¹⁾، لكنه لم يدخل في تفاصيل موضوع التراث الثقافي، وفي المقابل اشار نظام المحميات الطبيعية الملحق بالقانون إلى المعارف التقليدية، إذ بين نظام المحميات الطبيعية رقم 2 لسنة 2014، تشكيل (اللجنة الوطنية للمواقع الطبيعية المحمية)⁽²⁾، كما ذكرت المادة (3) من النظام المذكور المهام الملقاة على عاتق هذه اللجنة، والتي من بينها التنسيق مع ادارة الموقع الطبيعي لدعم المعارف التقليدية وتطويرها التي تساهم في الحفاظ على مكونات التنوع البيولوجي في ذلك الموقع، كذلك وفقاً للمادة (8) على إدارة الموقع الطبيعي مراعاة الحفاظ على التراث الثقافي للسكان المحليين في هذا الموقع، والذي تدخل في إطاره بطبيعة الحال المعارف التقليدية.

- قانون رقم 30 الخاص بالغابات والمشاجر العراقي لسنة 2009 ذكر ان من بين اهدافه (المحافظة على التراث العراقي الزراعي)⁽³⁾.

- اشار نظام انشاء المحميات الطبيعية في اقليم كردستان/العراق وإدارتها رقم (9) لسنة 2011 إلى ان احد اهدافه هو الحفاظ على المعارف الثقافية والتراثية والتقليدية للمجتمع المحلي ذات الصلة بالموقع⁽⁴⁾.

ورغم هذا التطور المستمر في مجال تسليط الضوء على المعارف التقليدية في نطاق الاتفاقيات الدولية البيئية والتشريعات الوطنية ذات الصلة، إلا انه لازالت بعض التشريعات البيئية في عدة دول لم تأخذ هذه المعارف بنظر الاعتبار عند معالجتها لمواضيع حماية التنوع البيولوجي أو إنشاء المحميات الطبيعية أو حتى التنمية المستدامة للبيئة، كقانون حماية البيئة الكويتي رقم 42 لسنة 2014 المعدل⁽⁵⁾، مما يستدعي ضرورة توسيع اهداف ونطاق الحماية لتشمل بشكل أو باخر المعارف والممارسات التقليدية السائدة والداعمة للبيئة وحماية الكائنات الحية.

¹ المادة (1) من قانون رقم 27 الخاص بحماية وتحسين البيئة العراقي لسنة 2009.

² المادة (2) من نظام المحميات الطبيعية رقم 2 لسنة 2014 الملحق بقانون حماية وتحسين البيئة العراقي لسنة 2009، جريدة الوقائع العراقية، العدد-4316، 2014/3/24.

³ المادة (2) من قانون رقم 30 الخاص بالغابات والمشاجر العراقي لسنة 2009، جريدة الوقائع العراقية – العدد 4142، 2010/1/25.

⁴ المادة (2) من نظام انشاء المحميات الطبيعية في اقليم كردستان/العراق وإدارتها رقم (9) لسنة 2011.

⁵ المادة (2) و المواد (100-107) من قانون حماية البيئة الكويتي رقم 42 لسنة 2014 والمعدل بعض أحكامه بالقانون رقم 99 لسنة 2015، الهيئة العامة للبيئة، دولة الكويت.

المبحث الرابع صون المعارف التقليدية في إطار اتفاقية التراث الثقافي غير المادي

المعارف التقليدية تمثل في هذا المجال (فولكلور) الشعوب، ومجموعة المعارف والدراية والمهارة الحرفية التي تم الحفاظ عليها ونقلها عبر الاجيال في مجتمع معين واصبحت جزءاً من هويته الثقافية، التاريخية، والروحية⁽¹⁾،

ولغرض حماية التنوع الثقافي أولت منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization) اهمية بالغة لموضوع المعارف التقليدية كونه وسيلة تعبير عن هوية الشعوب الثقافية والروحية، ولذلك يسمى بـ " التراث الثقافي الحي "، وهذا ما بينه المؤتمر العام للمنظمة المشار اليها سنة 1989، والذي اوصى بضرورة التركيز على " صون الثقافة التقليدية والفولكلور "، ومن ثم تبنت المنظمة نظام الكنوز البشرية الحية لسنة 1993، وإعلان روائع التراث الشفهي وغير المادي للإنسانية لسنة 2001، ليمهد الطريق امام اتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي لسنة 2003، والتي دخلت حيز النفاذ سنة 2006⁽²⁾، وهذا الدور الذي تقوم به المنظمة يأتي انسجاماً مع رسالتها واهدافها في تعزيز التعاون بين الدول نطاق التربية والتعليم والثقافة، وذلك بالاستناد إلى مفاهيم الاحترام المتبادل بين الدول والشعوب دون التمييز بينها⁽³⁾.

المطلب الاول

اتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي لسنة 2003

تُعنى هذه الاتفاقية بشكل مباشر بالمعارف التقليدية وصونها، فهي تشمل وفقاً لمفهوم هذه الاتفاقية عدة مجالات كما بينت ذلك المادة (2) من الاتفاقية:

* التقاليد وأشكال التعبير الشفهي، كاللغة والقصص الشعبية.

* فنون وتقاليد اداء العرض والموسيقى.

* الممارسات الاجتماعية والطقوس والاحتفالات.

* المعارف والممارسات المتعلقة بالطبيعة والكون.

¹ ديباجة اتفاقية حماية التراث الثقافي غير المادي لسنة 2003 والمادة (2) منها.

² د. حسام عبد الأمير خلف، نحو قانون دولي للتراث، مكتب الهاشمي للكتاب الجامعي، الطبعة الاولى، بغداد، 2015، ص 29، 30.

³ ياسين يوسف، دبلوماسية حقوق الإنسان المرجعية القانونية والآليات، بيت الحكمة، الطبعة الاولى، بغداد، 2002، ص 90.

* المهارات المتعلقة بالفنون الحرفية التقليدية.

ان هذه المجالات التي ذكرتها اتفاقية التراث غير المادي، تحتاج إلى الحفاظ على وجودها وضمان بقائها وعدم اندثارها لتكون عنواناً لثقافة الشعوب الاصلية والجماعات المحلية، وربطها مع الحاضر بما فيه من تطور وحداثة، ومن امثلة مجالات المعارف التقليدية العروض المسرحية القديمة كما هو الحال بالنسبة لعروض (مسرح شبيك توم) في كمبوديا الذي ينسب لجماعة الخمير منذ القرن الخامس عشر إلى يومنا هذا ليشكل لوحة فنية تقليدية، كذلك الاغاني والاحتفالات (البطيقة) التي تستمر لعدة ايام في دول استونيا ولايتيفيا وليتوانيا وتمثل واقع الفنون والرقصات التقليدية في تلك الدول، كذلك المعارف والمهارات الفنية المتعلقة بالاخشاب في مجتمعات (ز افيمانيري) في مدغشقر...⁽¹⁾.

وترمي اتفاقية صون التراث غير المادي إلى صون هذا التراث، والذي يعني "ضمان استدامة التراث الثقافي غير المادي، بما في ذلك تحديد هذا التراث وتوثيقه وإجراء البحوث والمحافظة عليه وحمايته وتعزيزه إبرازه ونقله، لاسيما عن طريق التعليم النظامي وغير النظامي، وإحياء مختلف جوانب هذا التراث"⁽²⁾.

ولذلك لا بد ضمن الإطار الشامل للصون الذي بينته اتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي من اتخاذ التدابير التي تضمن استمرار ربط التراث الثقافي بما فيه المعارف التقليدية بالمجتمعات المحلية ومنع اندثاره، مع تطويره وفقاً لما وصلت اليه الحضارة من تقدم وتطور، كذلك حماية المعارف والحفاظ عليها والتي تعدها الجماعات ممثلة لتراثها، وهوية جديرة بالاحترام تميزها عن غيرها من الجماعات، مع مراعاة ضرورة انتفاع الجماعات من هذه المعارف والمهارات بشكل عادل ومنصف يحفظ لها حقوقها⁽³⁾.

المطلب الثاني

تدابير الصون على الصعيد الدولي

والوطني في اتفاقية التراث الثقافي غير المادي

من اجل الوصول إلى الحماية والصون الفعال للمعارف والمهارات، وضعت اتفاقية صون التراث غير المادي تدابير على الصعيد الوطني والدولي لهذا الغرض:

¹ United Nations Educational Scientific and Cultural Organization, Intangible Cultural Heritage, What is Intangible Cultural Heritage? Paris, 2009, p6.

² الفقرة (3) من المادة (2) من الاتفاقية.

³ United Nations Educational Scientific and Cultural Organization, Intangible Cultural Heritage, Identifying and Inventorying Intangible Cultural Heritage, Paris, 2011, p4.

1- " صون التراث الثقافي غير المادي على الصعيد الدولي "، في هذا الجانب يقع على عاتق (اللجنة الدولية الحكومية لصون التراث غير المادي)، والتي تبنتها الاتفاقية العمل على اعداد (القائمة التمثيلية للتراث الثقافي غي المادي للبشرية)؛ وذلك من أجل التوعية باهمية المعارف والمهارات وتشجيع التبادل الثقافي واحترامه بين الجماعات المعنية على الصعيد الدولي⁽¹⁾، وفي ذات الإطار تضع اللجنة المشار إليها (قائمة التراث الثقافي غير المادي الذي يحتاج إلى صون عاجل)، ويتم ادراج التراث المطلوب بناءً على طلب الدولة الطرف في الاتفاقية بعد تطبيق المعايير المطلوبة من قبل اللجنة المذكورة لغرض اتخاذ التدابير السريعة والعاجلة لضمان بقاء هذا التراث المعني وعدم اندثاره⁽²⁾.

2- "صون التراث الثقافي غير المادي على الصعيد الوطني"، دعت اتفاقية التراث غير المادي إلى قيام الدول الاطراف باتخاذ مايلزم من تدابير لغرض صون التراث الثقافي غير المادي الذي يوجد في اقليمها، ومن ابرز هذه التدابير:

- " تحديد وتعريف وحصر عناصر التراث الثقافي غير المادي "، وتُعد هذه النقطة من اهم النقاط كونها تمثل مرحلة تحديد وحصر المعارف والمهارات وغيرها التي تشكل تراثاً غير مادي، وفقاً لما جاءت به قواعد اتفاقية التراث غير المادي، على ان يتم ذلك بمشاركة ومساهمة الجماعات ذات الصلة والمنظمات ذات الصلة⁽³⁾.

وحتى تتم عملية التحديد بشكل فعال، لا بد من قيام الدول الاطراف بحصر التراث الثقافي غير المادي لديها، وذلك بموجب قائمة واحدة أو اكثر، على ان تقدم الدول تقارير منتظمة إلى (اللجنة الدولية الحكومية لصون التراث الثقافي غير المادي) في هذا الشأن⁽⁴⁾.

وتجدر الاشارة إلى ان عملية التحديد ووضع القائمة أو القوائم وفقاً لاتفاقية التراث غير المادي فيها الكثير من المرونة؛ لان موضوع المعارف والمهارات وغيرها تختلف ما بين الدول والمجتمعات وفقاً لاعتبارات معينة كعدد السكان وطبيعة الارض وظروفها المحلية والوطنية... الخ، كذلك لايتطلب الأمر وضع هذه القائمة أو القوائم الوطنية قبل مصادقة الدولة المعنية على الاتفاقية المذكورة، إلا في حالة تقديم طلب ترشيح لقائمة التراث الثقافي غير المادي الذي يحتاج إلى صون عاجل من قبل احد الدول الاطراف، والذي يتطلب ادراجه في قائمة أو قوائم حصر التراث الثقافي غير المادي الواقع في أراضيها قبل تقديم

¹ المادة (16) من اتفاقية صون التراث لثقافي غير المادي.

² المادة (17) من اتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي، وبينت المادة (18) من الاتفاقية المذكورة قيام اللجنة الدولية الحكومية لصون التراث الثقافي غير المادي بما ينبغي في تعزيز أو انشاء المشروعات والبرامج والأنشطة المعنية بصون التراث الثقافي غير المادي على جميع الاصعدة الدولية أو الاقليمية أو الوطنية، مع الاخذ بنظر الاعتبار احتياجات الدول النامية، إلى جانب تقديم المساعدة الدولية وانشاء آلية للتعاون الدولي لتبادل الخبرات والمعلومات بين الدول من اجل تعزيز الجهود لصون التراث الثقافي غ المادي: المواد (19) و (20).

³ المادة (11) من اتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي.

⁴ المادة (12) من اتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي.

الطلب إلى (اللجنة الدولية الحكومية لصون التراث الثقافي غير المادي)، وذلك وفقاً للمبادئ التوجيهية الخاصة بتنفيذ قواعد الاتفاقية⁽¹⁾.

ومن أجل مشاركة مثمرة لمنظمات المجتمع المدني والجماعات المحلية أو الأصلية ذات الصلة في إدارة وتحديد وحصر وتوثيق المعارف والمهارات المتصلة بالتراث الثقافي، يستلزم الأمر ترشيح ممثلين للجماعات والمنظمات الذين لهم صلة بالموضوع، وهذا ما أكدت عليه المادة (15) من الاتفاقية، كما ينبغي إشراك الإدارات الحكومية الإقليمية أو المحلية كي تكون عملية الحصر في القائمة أو القوائم منتجة بشكل أكبر، وتركز على التراث الثقافي غير المادي فقط وبموافقة الجماعات المعنية مع مراعاة الاعراف والتقاليد التي تتبعها، ومن أمثلة الجماعات التي حددت ووثقت قوائم المعارف والممارسات جماعة (سوبان) التي تسكن الفلبين في غرب منطقة (مداناو) للفترة 2003-2004، والتي وثقت معارف تقليدية عن النباتات المعنية بالاستخدامات الزراعية والطبية في تلك المنطقة...، وبمساعدة حكومية ومنظمات المجتمع المدني⁽²⁾.

- إنشاء أجهزة ومؤسسات معنية بصون التراث الثقافي غير المادي في الدول الاطراف، مع تشجيع الدراسات ذات الطابع الفني والعلمي المهمة بالموضوع⁽³⁾، وكذلك اتخاذ التدابير الادارية والقانونية اللازمة مع توفير الآلية المالية المناسبة لانشاء المؤسسات المعنية لغرض توثيق كل ما يرتبط بالتراث الثقافي غير المادي⁽⁴⁾.

وفي هذا المجال نظمت دول اطراف سجلات خاصة لتوثيق المعارف والممارسات المرتبطة بالتراث الثقافي غير المادي كما هو الحال بالنسبة للبرازيل التي انشأت سجل خاص سنة 2000 لتسجيل التراث الثقافي في البرازيل، فضلاً عن إقرار برنامج وطني يضم قائمة وطنية لحصر المراجع الثقافية في البرازيل لغرض الوصول إلى الأصول الثقافية غير المادية في البرازيل التي من بينها المعارف التقليدية⁽⁵⁾.

- تثقيف وتوعية الجماهير، إذ على الدول الاطراف السعي قدر الامكان لتعزيز احترام التراث الثقافي غير المادي عبر الوسائل والبرامج التعليمية والتدريبية لتوعية

¹ United Nations Educational Scientific and Cultural Organization, Intangible Cultural Heritage, Identifying and Inventorying Intangible Cultural Heritage, op.cit, p5.

² Op.cit, pp6-7.

³ كذلك دعم ادماج صون التراث الثقافي غير المادي في البرامج الوطنية: الفقرات (ا، ب، ج) من المادة (13) من اتفاقية التراث الثقافي غير المادي.

⁴ الفقرة (د) من المادة (13) من اتفاقية التراث الثقافي غير المادي، والتي بينت أيضاً ضرورة اتخاذ الدول التدابير التي تؤدي إلى ضمان الانتفاع بالتراث الثقافي غير المادي، وانشاء مؤسسات تدريب مختصة لإدارته أو تعزيزها.

⁵ United Nations Educational Scientific and Cultural Organization, Intangible Cultural Heritage, Identifying and Inventorying Intangible Cultural Heritage, op.cit, p13.

الجماهير، وتفعيل الأنشطة التي تعزز قدرات صون التراث الثقافي غير المادي وغيرها من السبل المتاحة لزيادة الوعي والثقافة حول الحفاظ على الأماكن الطبيعية والأماكن الأخرى التي تُعد ضرورية لإبراز التراث الثقافي غير المادي⁽¹⁾.

المطلب الثالث

دور التشريعات الوطنية الثقافية في حماية المعارف التقليدية

وعلى الصعيد الوطني، اتجهت عدة دول عربية للانضمام إلى اتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي لسنة 2003 إيماناً منها بأهمية توثيق تراثها ومعارفها التقليدية، كما هو الحال بالنسبة للعراق الذي انضم للاتفاقية المذكورة وبموجب قانون رقم 12 وبتاريخ 24/8/2009، والذي جاء في أسبابه الموجبة الإسهام في صون التراث الثقافي غير المادي مع الدول الأطراف وعلى أساس التعاون مع الدول الأطراف⁽²⁾، ولكن رغم ذلك لم تصدر التشريعات الوطنية اللازمة لتفعيل هذا الانضمام ولمواكبة التطور الدولي في هذا المجال الذي ينبغي أن يتم تفعيله، لاسيما أن التشريعات المهمة بالتراث السابقة لانضمام العراق للاتفاقية المشار إليها لم تتطرق لمفهوم المعارف التقليدية أو حتى التراث الثقافي غير المادي، ولم يتم تعديلها لهذا الغرض، كما هو حال قانون الآثار والتراث لسنة 2002، والذي كان من بين أهدافه الحفاظ على تراث العراق فضلاً عن آثاره، ولكن غاب عنه موضوع التراث غير المادي كالمعارف التقليدية التي يتميز بها العراق⁽³⁾.

وفي المقابل اقترت دول أخرى أهمية وجود موضوع التراث غير المادي في إطار تشريعي كقانون حماية التراث الثقافي رقم 98-04 لسنة 1998 الجزائري، والذي بين أن "الممتلكات الثقافية غير المادية" جزء من التراث الثقافي وفقاً لهذا القانون⁽⁴⁾، وفي هذا الشأن أقر لها الحماية المطلوبة بالتأكيد على الحفاظ على سلامة التقاليد وتعزيز التوعية حولها بعدة وسائل منها المنشورات، المعارض، والمتاحف وغيرها، فضلاً عن إنشاء قاعدة للمعلومات والبيانات التي تخص التراث الثقافي غير المادي⁽⁵⁾.

¹ المادة (14) من اتفاقية التراث الثقافي غير المادي.

² قانون انضمام جمهورية العراق إلى اتفاقية اليونسكو في شأن حماية التراث الثقافي غير المادي رقم 12 وبتاريخ 24/8/2009.

³ المادة (1) من قانون الآثار والتراث العراقي رقم 55 لسنة 2002، جريدة الوقائع العراقية – العدد 3957، 18/11/2002.

⁴ المادة (2) من قانون حماية التراث الثقافي الجزائري رقم 98-04 المؤرخ في 15/6/1998.

⁵ المادة (68) من قانون حماية التراث الثقافي الجزائري رقم 98-04 المؤرخ في 15/6/1998.

الخاتمة

شكلت المعارف التقليدية علامة فارقة ومحط اهتمام في السنوات الاخيرة كونها تعني الكثير بالنسبة للمهتمين بحماية النظم البيئية والتراث الثقافي غير المادي، فضلاً عن دخولها في نطاق حماية حقوق الملكية الفكرية؛ الأمر الذي دفع الاتفاقيات الدولية إلى ايجاد الاليات اللازمة لضم الحفاظ على المعارف التقليدية إلى المنظومة القانونية الدولية من اجل شمولها بالحماية القانونية، وان كانت هذه الحماية ليست منصبة بالدرجة الأساس عليها في ظل وجود العناوين الابرز المتمثلة بالبيئة والثقافة ونظم الابتكارات وبراءة الاختراع، والتي تشكل الهدف الرئيس للحماية، 7 وهذا يقودنا إلى ظهور جملة من النتائج في هذا البحث، فضلاً عن اقتراح بعض التوصيات التي تهدف إلى تطوير المسار الذي سارت عليه الاتفاقيات الدولية.

النتائج:

- سجلت الاتفاقيات الدولية المعنية وجود قواعد دولية تنص صراحة على ضمان حماية المعارف التقليدية والحفاظ عليها ومنع اندثارها، لتكون بذلك اساساً هاماً للبدء في النظر للموضوع بجدية اكبر من قبل الدول المعنية والمنظمات الدولية ذات الصلة.
- سعت أيضاً الاتفاقيات الدولية للحفاظ على حقوق اصحابها من الجماعات الأصلية أو المحلية ضمن إطار قانوني، الغرض منه تنظيم آلية الانتفاع من هذه المعارف واستخدامها.
- القواعد القانونية المنصبة على تحسين وضع المعارف التقليدية، دأبت على محاولة دمجها في إطار دولي و وطني الغاية منه منع اندثارها أو ضياعها نظراً لأهميتها البالغة على المستوى الوطني والدولي على حد سواء، نظراً لما تشكله من محاولة جادة لربط الماضي والتراث والتقاليد القديمة وبين الحاضر وما يمثله من افكار تسعى لنشر العولمة وتفعيل التطور التكنولوجي، ومن ثم امكانية توظيف ذلك في خطط وبرامج التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة وتعزيز التبادل الثقافي بين الدول.

التوصيات:

- تحتاج المعارف التقليدية على الرغم من هذا الاهتمام الدولي إلى وجود اتفاقية دولية شاملة عامة لموضوع حماية المعارف التقليدية، ولعل مشروع المنظمة العالمية للملكية الفكرية سائر في هذا الاتجاه، ولكنه يحتاج إلى وجود تعاون اكبر مع المنظمات والوكالات المتخصصة الاخرى التابعة للامم المتحدة للإسراع في خطوات هذا المشروع، مع تظافر جهود الدول ذات الصلة.

- حتى نكون امام وضع مثالي لصون المعارف التقليدية لأبد من تبني الدول المعنية للقواعد التي اكدت عليها الاتفاقيات الدولية بكافة اشكالها، وهذا يعني بشكل واضح إقرار تشريعات قانونية أو تعديلها وفقاً لما اتجهت له القواعد الدولية، وبالتعاون مع المنظمات

الدولية ذات الصلة، كذلك الدول الاخرى، ويكون عنوان هذه التشريعات الرئيس المعارف التقليدية لما تمثله من ارث ثقافي وبيئي وطني يستلزم وجود مثل هكذا تشريعات مختصة لحمايتها، وبالتعاون مع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والجماعات المحلية أو الاصلية صاحبة هذه المعارف، والتي تحتاج إلى رعاية خاصة لتنمية وتطوير مهاراتها في هذا المجال.

- **وفيما يخص العراق** فهو يحتاج إلى مجهود وعمل كبيرين في ظل هذه المتغيرات الدولية، لاسيما انه أحد الدول المنظمة إلى الاتفاقيات البيئية المعنية واتفاقية التراث الثقافي غير المادي، فالمشرع العراقي مطالب الان اكثر مما سبق بتشريع قانون لحماية المعارف التقليدية في العراق والحفاظ عليها، فالعراق زاهر بوجود المعارف والطقوس التقليدية من شماله الذي يعكس ثقافة ابنائه هناك نزولاً إلى المناطق الوسطى، وصولاً إلى جنوب العراق وما تمثله الاهوار من فلكلور ومعارف ينبغي الحفاظ عليها وتطويرها من اجل تفعيل اثارها الايجابية في تنمية وتطوير المجتمع العراقي وضماناً لاستمرار انتقالها عبر الاجيال.

المصادر

اولاً المصادر العربية

الكتب:

- إسماعيل نجم الدين زكن، القانون الإداري البيئي، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الاولى، بيروت، 2012.
- باسيل يوسف، دبلوماسية حقوق الإنسان المرجعية القانونية والآليات، بيت الحكمة، الطبعة الاولى، بغداد، 2002.
- حسام عبد الأمير خلف، نحو قانون دولي للتراث، مكتب الهاشمي للكتاب الجامعي، الطبعة الاولى، بغداد، 2015.

الاتفاقيات والاعلانات الدولية:

- اتفاقية التنوع البيولوجي لسنة 1992.
 - اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر لسنة 1994.
 - المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة لسنة 2001.
 - اتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي، المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، الدورة الثانية والثلاثون، باريس، 2003.
 - إعلان الأمم المتحدة لحقوق الشعوب الأصلية، والذي تم اعتماده من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في القرار رقم 61/295 سنة 2007.
 - إعلان إنترلاك بشأن الموارد الوراثية الحيوانية والذي تم اعتماده من قبل المؤتمر التقني الدولي بشأن الموارد الوراثية الحيوانية للأغذية والزراعة سنة 2007.
 - إعلان هانغجو عن وضع الثقافة في صميم سياسات التنمية المستدامة، مؤتمر هانغجو الدولي، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، الصين، 15-17/5/2013.
- القوانين:

- قانون حماية حقوق المؤلف العراقي رقم 3 لسنة 1971 المعدل، جريدة الوقائع العراقية عدد 1957 في 21/1/1971.
- قانون حماية التراث الثقافي الجزائري رقم 98-04 المؤرخ في 15/6/1998.
- قانون حماية الملكية الأدبية والفنية اللبناني رقم 75 المؤرخ في 3/4/1999، الجريدة الرسمية العدد 18 / 1999.
- قانون الآثار والتراث العراقي رقم 55 لسنة 2002، جريدة الوقائع العراقية – العدد 3957، 18/11/2002.
- قانون انضمام جمهورية العراق إلى اتفاقية اليونسكو في شأن حماية التراث الثقافي غير المادي رقم 12 وبتاريخ 24/8/2009.
- قانون رقم 27 حماية وتحسين البيئة العراقي لسنة 2009.
- قانون رقم 30 الخاص بالغابات والمشاجر العراقي لسنة 2009، جريدة الوقائع العراقية – العدد 4142، 25/1/2010.
- قانون حماية البيئة الكويتي رقم 42 لسنة 2014 والمعدل بعض أحكامه بالقانون رقم 99 لسنة 2015، الهيئة العامة للبيئة، دولة الكويت.
- نظام المحميات الطبيعية رقم 2 لسنة 2014 الملحق بقانون حماية وتحسين البيئة العراقي لسنة 2009، جريدة الوقائع العراقية، العدد-4316، 24/3/2014.
- نظام انشاء المحميات الطبيعية في اقليم كردستان/العراق وإدارتها رقم (9) لسنة 2011.
- وثائق المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO):**
- المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO)، اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور/ الدورة الرابعة والثلاثون، حماية المعارف التقليدية مشروع مواد، جنيف، 12-16/5/2017: WIPO/GRTKF/IC/34/5.
- المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO)، اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور/ الدورة الثالثة عشر، حماية المعارف التقليدية مشروع تحليل الثغرات، 11/10/2008: WIPO/GRTKF/IC/13/5.
- ثانياً المصادر الأجنبية**
- مجلات:**
- Joshua Risiro and Others, Indigenous Knowledge Systems and Environmental Management: A Case Study of Zaka District, Masvingo Province, Zimbabwe, International Journal of Academic Research in Progressive Education and Development, Vol. 2, No. 1, HRMARS Pakistan, January 2013, ISSN: 2226-6348, IF(4.621).
- Vishwas Kumar Chouhan, Protection of Traditional Knowledge in India by Patent: Legal Aspect, IOSR Journal of Humanities and Social (JHSS), Volume 3, Issue 1, IOSR India, (Sep-Oct.2012), ISSN: 2279-0837, ISBN: 2279-0845, IF (1.301) 2017.

كتيبات منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (UNESCO):

- United Nations Educational Scientific and Cultural Organization, Intangible Cultural Heritage, Identifying and Inventorying Intangible Cultural Heritage, Paris, 2011.
- United Nations Educational Scientific and Cultural Organization, Intangible Cultural Heritage, Intangible Cultural, Paris, 2009.
- United Nations Educational Scientific and Cultural Organization, Intangible Cultural Heritage, What is Intangible Cultural Heritage? Paris, 2009.